

سوناطراك الجزائرية تنقلب على سياسة الاستثمار القديمة

رَحِبَت الأوساط الاقتصادية بتحركات شركة سوناطراك الجزائرية لإعادة هيكلة سياسات الاستثمار القديمة لتعزيز إدارة ثروات البلاد من النفط والغاز والخروج من قيود البيروقراطية والجمود، التي سيطرت عليها لعقود طويلة.

الجزائر - انتقلت شركة سوناطراك النفطية الجزائرية إلى المربع التالي من خطوات الإصلاح التي يطالب بها الحراك الشعبي وبدأت تظهر انفتاحا أكبر عقب سنوات من الانغلاق ضمن دائرة السياسات الاستثمارية القديمة. ويأتي هذا التحرك ضمن خطة لمعالجة أزمة شلل الشركة المملوكة للدولة بسبب إدارتها طيلة عقود من أشخاص متنفذين اتهموا بالفساد. وفي خطوة غير مسبوقة، بحثت الشركة في وقت سابق هذا الأسبوع مع شركة شيفرون الأميركية عن شراكات محتملة في قطاع النفط. وتعد زيارة وفد من سفيرة للجزائر الأولى لشركة أميركية كبيرة منذ اندلاع احتجاجات حاشدة في فبراير الماضي تسببت في الإطاحة بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة.

ويؤيد محللون أن هذه الخطوة قد تطمئن المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق المحلية في المستقبل القريب مع استكمال خطط إعادة الهيكلة. وتواجه الجزائر، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمورد الكبير للغاز إلى أوروبا، صعوبات لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، في الوقت الذي يرفض فيه المستثمرون الأجانب عادة بنود العقود. وكانت الشركات العالمية تتردد في العمل في الجزائر، والآن يبدو أنها ستنتقل على تلك السياسات في حال وجدت مرونة في التعامل من قبل السلطات الجديدة.

ويشير محللون أن هذه الخطوة قد تطمئن المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق المحلية في المستقبل القريب مع استكمال خطط إعادة الهيكلة. وتواجه الجزائر، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمورد الكبير للغاز إلى أوروبا، صعوبات لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، في الوقت الذي يرفض فيه المستثمرون الأجانب عادة بنود العقود. وكانت الشركات العالمية تتردد في العمل في الجزائر، والآن يبدو أنها ستنتقل على تلك السياسات في حال وجدت مرونة في التعامل من قبل السلطات الجديدة.

ويشير محللون أن هذه الخطوة قد تطمئن المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق المحلية في المستقبل القريب مع استكمال خطط إعادة الهيكلة. وتواجه الجزائر، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمورد الكبير للغاز إلى أوروبا، صعوبات لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، في الوقت الذي يرفض فيه المستثمرون الأجانب عادة بنود العقود. وكانت الشركات العالمية تتردد في العمل في الجزائر، والآن يبدو أنها ستنتقل على تلك السياسات في حال وجدت مرونة في التعامل من قبل السلطات الجديدة.

ويشير محللون أن هذه الخطوة قد تطمئن المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق المحلية في المستقبل القريب مع استكمال خطط إعادة الهيكلة. وتواجه الجزائر، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمورد الكبير للغاز إلى أوروبا، صعوبات لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، في الوقت الذي يرفض فيه المستثمرون الأجانب عادة بنود العقود. وكانت الشركات العالمية تتردد في العمل في الجزائر، والآن يبدو أنها ستنتقل على تلك السياسات في حال وجدت مرونة في التعامل من قبل السلطات الجديدة.

ويشير محللون أن هذه الخطوة قد تطمئن المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق المحلية في المستقبل القريب مع استكمال خطط إعادة الهيكلة. وتواجه الجزائر، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمورد الكبير للغاز إلى أوروبا، صعوبات لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، في الوقت الذي يرفض فيه المستثمرون الأجانب عادة بنود العقود. وكانت الشركات العالمية تتردد في العمل في الجزائر، والآن يبدو أنها ستنتقل على تلك السياسات في حال وجدت مرونة في التعامل من قبل السلطات الجديدة.

ويشير محللون أن هذه الخطوة قد تطمئن المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق المحلية في المستقبل القريب مع استكمال خطط إعادة الهيكلة. وتواجه الجزائر، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمورد الكبير للغاز إلى أوروبا، صعوبات لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، في الوقت الذي يرفض فيه المستثمرون الأجانب عادة بنود العقود. وكانت الشركات العالمية تتردد في العمل في الجزائر، والآن يبدو أنها ستنتقل على تلك السياسات في حال وجدت مرونة في التعامل من قبل السلطات الجديدة.

ومن المتوقع أن تعدّل الجزائر قانون الطاقة لديها لتشجيع المستثمرين الأجانب، لكن دون التخلي عن قاعدة الإبقاء على حصة الأغلبية مملوكة محليا. وشددت سوناطراك في وثيقة نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية الإثنين الماضي على ضرورة التعجيل بوضع قانون جديد للمحروقات بغرض بعث أنشطة الشراكة ورفع حصتها الإنتاجية. وجاء في وثيقة حول "العقود النفطية.. التطورات والاتفاق" أن إنتاج المحروقات بالشراكة يمثل ربع الإنتاج المحلي بعد أن شهد مساهمة بلغت حوالي 33 بالمئة سنة 2007.



رشيد حشيشي
سنتظرو علاقاتنا مع الشركات العالمية للاستثمار في الجزائر

ويأتي هذا الانخفاض في الإنتاج بالشراكة في سياق لا يوحى بأفاق ملموسة لتجديد هذا النشاط والنهوض به في ظل قانون المحروقات الحالي. ووفق سوناطراك فإن هذا "المنح يجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى وضع قانون جديد متعلق بالمحروقات وتكييفه مع السياق الدولي وكذلك تعزيز الميزة التنافسية للجزائر".

وأوضحت الشركة أنها تسعى على المستوى الداخلي إلى تفعيل نشاط الشركات، الذي تقول إن "نتائج الأخيرة لا تعكس الإمكانيات الحقيقية لمجالنا المنجمي".

ويبدو أن الشركة لديها قناعة بأن اللجوء للشراكات يعد خيارا استراتيجيا للجزائر، التي تهدف من خلاله إلى تقاسم المخاطر المتعلقة بنشاط الاستكشاف.

وتتجسّد الجزائر ما يقدر بمليون برميل يوميا من الخام و135 مليار متر مكعب سنويا من الغاز. ويمثل النفط والغاز 94 بالمئة من إجمالي صادرات الجزائر و60 بالمئة من إيرادات الدولة.

ويشير محللون أن هذه الخطوة قد تطمئن المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق المحلية في المستقبل القريب مع استكمال خطط إعادة الهيكلة. وتواجه الجزائر، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمورد الكبير للغاز إلى أوروبا، صعوبات لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، في الوقت الذي يرفض فيه المستثمرون الأجانب عادة بنود العقود. وكانت الشركات العالمية تتردد في العمل في الجزائر، والآن يبدو أنها ستنتقل على تلك السياسات في حال وجدت مرونة في التعامل من قبل السلطات الجديدة.



رؤية أبعد لمستقبل الطاقة



في دوامة الأزمات المتقاطعة

تحذيرات من خطر انهيار القطاع الخاص اللبناني

حصار الأزمات يغلق آلاف الشركات ويفاقم أزمة البطالة

ويقول البنك الدولي إن 23 ألف فرد يدخلون سوق العمل اللبناني سنويا، وأن الاقتصاد يحتاج لاستيعابهم عبر توفير أكثر من 6 أضعاف عدد الوظائف الموجودة أساسا.

وأشار إلى أن متوسط صافي فرص العمل التي كانت متاحة بين العامين 2004 و2007 قد بلغ 3400 وظيفة فقط.

ويواجه لبنان أزمة اقتصادية في تصاعد الدين العام، بالتزامن مع تراجع اقتصادي حيث بلغ العجز في موازنة العام الماضي 6 مليارات دولار.

ووفق وزارة المالية فقد بلغ الدين العام في الربع الأول من العام الحالي نحو 86.2 مليار دولار، ما يشكل نحو 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعول الحكومة على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي كانت تعهدت بها في مؤتمر سيدر للمانحين لدعم الاقتصاد اللبناني الذي نظمتها فرنسا في أبريل من العام الماضي.

وتضمن المؤتمر تعهدات مالية تتجاوز 11 مليار دولار كهيئات وقروض لمساعدة بيروت على تنفيذ مشاريع للاستثمار والنهوض بالبنية التحتية في مختلف القطاعات.

ويأمل الشباب اللبناني في أن تكون الوعود بتوفير 900 ألف فرصة عمل من خلال برنامج الحكومة لإعمار البنية التحتية الذي حملته لبنان إلى مؤتمر سيدر، فرصة حقيقية لبناء مستقبلهم.

وأثار نقص السيولة النقدية وخاصة الدولار في السوق اللبنانية مؤخرا قلق أوساط الأعمال من تفاقم الأزمة بشكل أكبر في الفترة المقبلة نتيجة القيود المفروضة على عمليات السحب من البنوك خشية الانزلاق في منحدر تاكل احتياطات المركزي، والتي أجبرت بعض الشركات إلى إيقاف نشاطها مؤقتا.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن سوق العمل اللبناني تضرر بدوره وبدأ منذ أشهر طويلة بالدوران في حلقة مفرغة، في ظل الأزمات الاقتصادية الخانقة، التي أجبرت الآلاف من الشركات على إغلاق أبوابها بسبب الصراعات السياسية.

وتظهر الأرقام أن أكثر من 2200 شركة ومؤسسة لبنانية أغلقت أبوابها خلال العام الماضي، في وقت أعلنت فيه وزارة المالية أن 3250 مؤسسة ومحلا تجاريا تقدمت بالتصريح حول توقفها عن العمل.

ويقول محللون إن الأزمة المالية مع فقدان السيولة النقدية من العملة الصعبة أجبرت أعدادا أكبر من الشركات على وقف نشاطها بشكل كامل أو الاضطرار إلى تسريح الآلاف من الموظفين والعمال.

وفي غياب أي أرقام رسمية حول عدد الذين خسروا وظائفهم، أشارت تقديرات إلى أنهم أكثر من 4750 موظفا وعمالا.

وتعتبر البطالة أزمة غير مستجدة في لبنان، لكنها مستمرة في التفاقم في ظل الحالة الاقتصادية التي وصل إليها البلد الذي يعتبر أحد أكثر الدول ديونية في العالم.

تصاعدت تحذيرات أوساط الأعمال في لبنان من الأزمات الخطيرة التي تخفق القطاع الخاص بتباطؤ الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وأكدت أنه يواجه خطر الانهيار الذي ستكون له تداعيات كارثية على سوق العمل.

كما دعت الحكومة لأن تكون لديها الجرة في الدخول على الملفات الأساسية ذات التأثير السلبي الكبير على الوضع المالي والاقتصادي للدولة واتخاذ إجراءات جذرية لمعالجتها.

وأشارت إلى أن القطاع الخاص ساعد الدولة والاقتصاد من خلال الزيادات الضريبية الهائلة، التي فرضت عليه منذ العام 2017.



محمد شكير
يقدم على القطاع الخاص الذي يمثل معظم المجتمع ينهار كأجبار الدومينو والكهرباء.

وترى الأوساط الاقتصادية اللبنانية أن العلاج الحقيقي يكمن في إعادة هيكلة القطاع العام وتخفيض نفقاته، فضلا عن وقف النهرب وإنهاء الاقتصاد غير الشرعي ومعالجة ملف الكهرباء ومكافحة الفساد.

وتحصل الأوساط الشعبية الطبقة السياسية المسؤولية بشأن تدهور الأوضاع وعدم القيام بالعلاجات الفعلية خصوصا لجهة إصلاح القطاع العام والكهرباء.

بيروت - حذرت الهيئات الاقتصادية اللبنانية من انهيار وشيك للقطاع الخاص، وسط تصاعد المخاوف من تفاقم الشلل الذي أصاب كافة مفاصل الاقتصاد المحلي دون استثناء.

وقال رئيس الهيئات محمد شكير، الذي يتقلد منصب وزير الاتصالات، إن "القطاع الخاص الذي يمثل ثلاثة أرباع المجتمع ينهار الآن مثل حجارة الدومينو، كما أن الاقتصاد الحقيقي والقطاعات الإنتاجية تتحضر، بينما لا توجد مبادرات جديدة".

وأبدى شكير في بيان نشرته وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية تخوفه من مسلسل التراجعات التي تصيب كافة مفاصل الاقتصاد المحلي دون استثناء، معتبرا أن هذه الأزمة العميقة والخطرة لم يمر بها لبنان بتاريخه.

وتأتي هذه التحذيرات بالتزامن مع بدء الحكومة مناقشة موازنة العام المقبل، والتي يرجح أنها ستكون الأكثر تقشفا في تاريخ البلاد مع احتمال فرض ضرائب جديدة وتقليص خطوط الدعم.

وأعلنت الهيئات الاقتصادية رفضها لزيادة الأعباء الضريبية على المؤسسات، وطالبت بإلغاء "الضرائب الجائرة".

أرامكو تدعو الصناديق السيادية للاستثمار فيها

بورصة الرياض (دأول) خلال العام المقبل قبل أن تجتج للبيع في الأسواق الدولية. وتظهر الرياض إصرارا كبيرا في المضي قدما بإجراءات الطرح العام الأولى رغم الشكوك في تأثير الهجمات الأخيرة التي طالت المنشآت النفطية الحيوية لأكثر منتج في العالم، على هذا المسار، الذي يعد حجر الزاوية في خطط تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد مستقبلا.

وجرى تعيين بنوك، من بينها جيه. بي مورغان ومورغان ستانلي وغولدمان ساكس، لتسيق الصفقة، التي تواجه بالفعل تأخيرات متكررة، وتعد مهمة لخطط ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع اقتصاد بلاده في حقبة أسعار النفط الرخيصة.

ويأتي ذلك ليؤكد أن الحكومة السعودية اقتربت كثيرا من وضع

وقال أحد المصادر إنه يتم ترتيب اجتماع في أكتوبر المقبل بين إدارة أرامكو وطاقم من جهاز أبوظبي للاستثمار، ثالث أكبر صندوق للثروة السيادية في العالم. وأكد مصدر ثان مخاطبة جهاز أبوظبي للاستثمار، الذراع الكبرى لحكومة أبوظبي، بينما قال مصدران آخران إنه تم التواصل مع صندوق جي.إي.سي.سي. السنغافوري أيضا.

ويعتبر الطرح العام الأولي لأرامكو ركيزة أساسية في خطة طموحة لتنويع الاقتصاد يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وهي أولى الخطوات الهادفة إلى بيع خمسة بالمئة من أسهم أرامكو.

وتخطط أرامكو لبيع واحد بالمئة من أسهمها هذا العام، في صفقة محتملة بقيمة 20 مليار دولار، وواحد بالمئة أخرى في

الرياض - كشفت مصادر أمس أن شركة أرامكو السعودية، المملوكة للدولة، تستقطب صناديق سيادية عالمية كبرى ل طرح أسهمها.

وخاطبت أرامكو جهاز أبوظبي للاستثمار وجي.إي.سي.سي.سنغافوري وصناديق ثروة سيادية أخرى للاستثمار في الشئ المحلي لإبراج الشركة النفطية العملاقة، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق تقييمها المستهدف عند تريليوني دولار.

وذكرت المصادر لوكالة رويترز أنه بعد محادثات أولية في الأشهر الماضية بين السعودية وحكومات في الخليج وآسيا، بدأت الاتصالات مع صناديق الثروة السيادية لتلك الدول من خلال بنوك جرى تعيينها لإدارة الطرح العام الأولي المزمع لأرامكو.